



مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

Center for Strategic Studies - University of Karbala



العراق

في مراكز الأبحاث العالمية

في هذا العدد:



الانقسامات الشيعية تصيب العراق بالشلل



الحرس الوطني في العراق،
إستراتيجية خطيرة لقتال الدولة الإسلامية



إنفصال كردستان،
هل هو اعتراف بتفكك العراق؟



السنة الثانية

العدد ((٩٦))

الاثنين: ٢٧ / ١٠ / ٢٠١٤

نشرة استراتيجية يومية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ
وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمُوتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا
خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

﴿آل عمران / ١٩١﴾

فِي هَذَا الْمَقَلَدِ

الافتتاحية

٣ | ﴿مَنْ وراء فكرة تشكيل الحرس الوطني في العراق؟﴾

مقالات استراتيجية

٤ | ﴿الانقسامات الشيعية تصيب العراق بالشلل﴾

٧ | ﴿الحرس الوطني في العراق، استراتيجية خطيرة لقتال الدولة الإسلامية﴾

١٤ | ﴿انفصال كردستان، هل هو اعتراف بتفكك العراق؟﴾

٢٢ | ﴿متابعات إعلامية بمناسبة أحداث الموصل﴾

هيئة التحرير

رئيس التحرير

المهندس عماد محمد الحسين

هيئة التحرير

د. حسين احمد دخيل

د. حيدر حسين ال طعمت

حيدر رضا محمد

حسين باسم عبد الأمير

مؤيد جبار حسن

ميثاق مناحي دشر جناح

لقاء حامد عباس

إعلام المركز

ليث علي شمران

الموقع الإلكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والخراج الفني

حنان محمد باقر

آيات صباح ضاحي

التدقيق اللغوي

ضياء عماد عبد علي

من وراء فكرة تشكيل الحرس الوطني في العراق؟

قوية من شأنها دعم خططهم، ويضع الكاتب العراق على مفترق طريقين، فأما تقسيم العراق العربي الى قسمين، أو الانزلاق الى حرب أهلية طائفية مدمرة. إن المتابع الإستراتيجي يستطيع وبسهولة إدراك فضل داعش في توفير الذريعة والفرصة الذهبية للاستقلال الكردي ولظهور الإقليم السني، وربط هذه المتغيرات بخطة تغيير خارطة الشرق الأوسط الحالية القائمة على اتفاقية سايكس-بيكو التي تمخضت من نتائج الحرب العالمية الأولى.

وأخيراً، في مقابلة مجلس العلاقات الخارجية التي عنوانها "الانقسامات الشيعية تصيب العراق بالشلل"، نلاحظ وبوضوح أن المطلوب من العبادي إعطاء امتيازات كثيرة للسنة، تمهيدا لإنشاء وظهور الإقليم السني الذي سيمهد بدوره تدريجياً وعلى مدى بضع سنوات قادمة لتقسيم وتجزئة العراق، كجزء من خطة رسم خارطة جديدة للشرق الأوسط وخاصة المنطقة المحيطة بإسرائيل. فنرى خبير مجلس العلاقات الخارجية "محمد بازي" يؤكد أن الفصائل السياسية السنية لها عدة مطالب مترابطة، منها: العفو عن عشرات الآلاف من السنة الذين سجنوا في حالات كثيرة من قبل حكومة المالكي من دون مراجعة قضائية تحت مسمى محاربة الإرهاب، والحصول على قوة أكبر في الحكومة الجديدة وخاصة عن طريق ضمان إحدى "الوزارات السيادية" (الدفاع أو الداخلية أو الخارجية أو النفط أو المالية)، وأن يصبح لهم دوراً أكثر أهمية في قوات الأمن العراقية التي طهرها المالكي من العديد من كبار الضباط السنة.

ننشر في هذا العدد ثلاث مواد استراتيجية مهمة منشورة في ثلاثة مواقع استراتيجية مهمة، وهي وقفية كارنيجي للسلام الدولي ومعهد بروكينغز ومجلس العلاقات الخارجية، فالأولى تتناول الموضوع الأول في العراق الآن، وهو تشكيل الحرس الوطني تمهيدا لتحرير المناطق السنية من داعش، والثانية تنطرق الى موضوع الاستقلال الكردي، والثالثة تبين ما هو مطلوب من رئيس الوزراء الجديد حيدر العبادي.

فمن خلال دراسة وقفية كارنيجي "الحرس الوطني في العراق، إستراتيجية خطرة لقتال الدولة الإسلامية" وغيرها من الدراسات والمقالات، يمكن القول إن فكرة تشكيل الحرس الوطني هي فكرة أمريكية بالأساس، يراد منها تشكيل نواة القوات المسلحة للإقليم السني على مدى السنوات القادمة، وجاءت هذه الفكرة بفضل سقوط الموصل وغيرها من المناطق السنية بيد داعش، وكل هذا يأتي في إطار التمهد التدريجي لظهور الإقليم السني، الذي ينسجم مع أطروحات شيخ المستشرقين "برنارد لويس"، التي تريد تقسيم وتجزئة المنطقة الى دويلات صغيرة تشبه الإمارات والدويلات الخليجية، التي لا تشكل خطراً إستراتيجياً على إسرائيل، ولا تستطيع فرض شروطها على الشركات النفطية العملاقة.

وتشير مقالة معهد بروكينغز "إنفصال كردستان، هل هو اعتراف بتفكك العراق؟"، وبوضوح الى أن عراق ما بعد الموصل قدم للأكراد فرصة سياسية غير مسبوقة دعمت طموحاتهم للتحكم في مصيرهم، عززها ضعف حكومة بغداد وتوافق مع قوى إقليمية

الانقسامات الشيعية تصيب العراق بالشلل

مقابلة أجراها الكاتب والصحفي محمد علي سرجي
مع الخبير محمد بازي، الذي غطى أحداث حرب العراق
عام ٢٠٠٣ وتدااعياتها - مجلس العلاقات الخارجية
٢٠١٤/٨/٢٩

ترجمة وتلخيص: لقاء حامد

يبدو أن العبادي يحظى الآن بتأييد أوسع من الفصائل الشيعية المختلفة، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن العديد من الأطراف مستعدون لقبول أي زعيم شيعي آخر غير المالكي، وهو بحاجة إلى إرضاء العديد من الأحزاب الشيعية والمليشيات الأخرى التي تدين بالفضل - إلى حد كبير - لإيران، بما في ذلك عصائب أهل الحق التي يتزعمها قيس الخزعلي، ويحتاج كذلك إلى طمأنة السنة بأنه سيكون قادراً على ترك إرث سلفه المالكي المثير للانقسامات الطائفية

مطالب مترابطة منها : العفو عن عشرات الآلاف من السنة الذين سجنوا في حالات كثيرة من قبل حكومة المالكي من دون مراجعة قضائية تحت مسمى محاربة الإرهاب، والحصول على قوة أكبر في الحكومة الجديدة وخاصة عن طريق ضمان إحدى "الوزارات السيادية" (الدفاع أو الداخلية أو الخارجية أو النفط أو المالية)، وأن يصبح لهم دور أكثر أهمية في قوات الأمن العراقية التي طهرها المالكي من العديد من كبار الضباط السنة. بينما نرى ان بعض الفصائل الشيعية على استعداد لتلبية المطالب السنوية، لكن البعض الآخر يعارضها بشدة. هناك موجة جديدة من العنف الطائفي تعيق العبادي. وحتى لو كان العبادي قادراً على تلبية جميع المطالب السنوية فسوف يواجه العنف الطائفي الروتيني وخلافات خارجة عن إرادته؛ فالعراق في موقع وسط، حيث العديد من المعارك الإقليمية تجري بالوكالة، فإيران متورطة بشكل كبير في صياغة السياسة العراقية، في حين تمثل داعش

يقول الخبير محمد بازي أنه يتعين على رئيس وزراء العراق حيدر العبادي الحفاظ على دعم الفصائل الشيعية القوية في البلاد بينما يبني الإدارة الجديدة، ومحاولة نبذ سياسات سلفه الطائفية، وفي الوقت نفسه يتوجب عليه ألا يفرط بثقة إيران التي تنظر إلى العراق بقيادة الشيعة كقوة إستراتيجية حيوية معادلة للمنافسين العرب السنة في المنطقة، وخاصة المملكة العربية السعودية.

وقد توجه المضيف بأسئلة عدة لضيفه الذي أجاب عنها، وكانت:

كيف سيتمكن العبادي الإسلامي الشيعي من إقناع السنة بالتخلي عن تمردهم، بينما يرد على التهديد الذي يشكله المتطرفون السنة (داعش)؟

يحتاج العبادي إلى طمأنة السنة بأنه سيكون قادراً على ترك إرث سلفه المالكي، من حيث الانقسامات التي خلفها. الفصائل السياسية السنوية لها عدة

آية الله العظمى علي السيستاني، رجل الدين الشيعي العراقي الأعلى، برز بوصفه صانع شخصيات سياسية هذا الصيف، والذي يعكس حياة التصوّف. هل ترى دخوله إلى عالم السياسة ينذر بدور أكثر نشاطاً لرجال الدين الشيعة في العراق؟

السيستاني يمثل المدرسة الدينية المهيمنة في مدينة النجف المقدسة في العراق، ومدرسته ترفض النموذج الإيراني المتمثل في حكم رجال الدين، فرجال الدين النجفيون يعتقدون بدورهم كزعماء روحيين وليس لهم أن يشاركوا مباشرة في السياسة، ولكن منذ الغزو الأمريكي للعراق أصبح للسيستاني دور سياسي أكبر في مناسبات عدة، خاصة عام ٢٠٠٤، عندما سعى للحث على انتخابات مبكرة واستفتاء دستوري، لكنه لم يتدخل في العملية السياسية بنفس القوة كما فعل منذ سقوط الموصل على أيدي



مسلمحي داعش في أوائل حزيران، حيث أصدر فتوى لحمل السلاح، وحث جميع الرجال العراقيين القادرين على ذلك للانضمام الى صفوف قوات الأمن لقتال داعش، ولعب أيضاً دوراً رائداً بإقناع النخبة السياسية في العراق باستبدال المالكي. إجراءات السيستاني بإمكانها تحويل الجدل التاريخي حول موقف رجال الدين الشيعة.

منذ الغزو الأمريكي للعراق والسيستاني يتنافس مع أكثر رجال الدين المتشدددين، خصوصاً

امتداد الحرب الأهلية السورية، ودول الخليج تدعم الجهاديين السنة في كل من سوريا والعراق.

خلال ثمان سنوات من حكم المالكي عمل على استبعاد العراقيين السنة والأكراد والعديد من الشيعة عن ائتلافه. هل يتمتع العبادي بتأييد أكبر من قبل الشيعة في العراق؟ و هل تراه قادراً على توحيد الشيعة؟

يبدو أن العبادي يحظى الآن بتأييد أوسع من الفصائل الشيعية المختلفة، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن العديد من الأطراف مستعدون لقبول أي زعيم شيعي آخر غير المالكي. ولكن بعد تطور المناورات حول الوزارات

الحكومية، يخاطر العبادي باستعداد بعض هذه الفصائل الشيعية، إذ عمل على تمييز حزب الدعوة في الدولة بشكل أكبر من تحالف دولة القانون، الذي فاز بأكثر عدد من المقاعد (٩٢ من أصل ٣٢٨) في الانتخابات البرلمانية

الماضية. في عام ٢٠١٠، ضمن المالكي ولاية ثانية بعد دعم اثنين من الزعماء الشيعة هما عمار الحكيم ومقتدى الصدر، اللذان حصلوا على ثلاثة وستين مقعداً في البرلمان الجديد، وسوف يسعى كل منهما الى وزارات ذات شأن. العبادي بحاجة أيضاً إلى إرضاء العديد من الأحزاب الشيعية والمليشيات الأخرى التي تدين بالفضل - إلى حد كبير - لإيران، بما في ذلك عصابات أهل الحق التي يتزعمها قيس الخزعلي.

كيف تنظر طهران الى مسألة عزل المالكي؟

إيران لاعب اقليمي استفاد كثيرا من المغامرة الأمريكية في العراق، فقد أطاحت أمريكا بصدام حسين عدو طهران اللدود، وساعدت في منح السلطة الى الشيعة، وهذا يحدث للمرة الأولى في تاريخ العراق الحديث، ثم انشغلت القوات الأمريكية بمكافحة التمرد والحرب الأهلية بينما طهران كانت تبسط نفوذها على كل الفصائل الشيعية الرئيسية في العراق. النظام الإيراني له مصالح عدة؛ فالعراق عمق إستراتيجي ومنطقة عازلة ضد المملكة العربية السعودية ودول عربية سنية أخرى تتنافس مع إيران للهيمنة على "الخليج الفارسي". على نطاق أوسع، طهران تريد الضمان بأن العراق لن يشكل تهديدا وجوديا لمصالحها مرة أخرى كما فعل صدام عام ١٩٨٠، إذ خاضت حرب الثمان سنوات التي دمرت البلدين. كان صدام مدعوماً من قبل الدول العربية السنية ومعظم القوى الغربية. وسوف تبذل إيران كل ما هو ضروري للحفاظ على وجود حكومة صديقة بقيادة الشيعة في بغداد، وستستمر بدعم جميع الفصائل الشيعية الرئيسية في العراق، من خلال مزيج من التمويل والتدريب للمليشيات والدعم السياسي. المالكي لم يبدأ بموالاتة إيران، ولكنه كان يكافح للبقاء في السلطة؛ لذا أصبح أكثر اعتمادا على طهران. والعبادي الآن يحتاج الى الحفاظ على دعم مختلف الفصائل داخل حزب الدعوة و الأحزاب الشيعية الأخرى، كما انه يحتاج الدعم الإيراني لتشكيل الحكومة والبقاء في السلطة. إيران لديها العديد من الوسائل للحفاظ على نفوذها في العملية السياسية في العراق.

مقتدى الصدر، لقيادة الطائفة الشيعية في العراق. هذا الصراع يوازي المعركة بين رجال الدين الإيرانيين والعراقيين من أجل الهيمنة على العالم الشيعي الأوسع، وهذا الصراع الشيعي أقحم المنطقة في حرب بالوكالة بين إيران والدول العربية السنية في "الخليج الفارسي" وخاصة السعودية. إن تلك المنافسات التي تشدد وتهدأ باستطراد، ساهمت في تعزيز الفصائل الشيعية المختلفة حول السلطة في بغداد، وفي توسع النفوذ الإيراني في العراق؛ إذ إن صعود داعش التي تعتقد أن الشيعة مرتدون، وغيرها من الجماعات السنية المسلحة في العراق، يهدد مصالح جميع الفصائل الشيعية والنظام الإيراني.

يرجع الفضل الى السيستاني في تفادي أزمة محتملة بين الشيعة في العراق. هل هناك أي شخص آخر في هذا البلد له تأثير مماثل؟

لا أحد؛ لأن السيستاني يحتفظ بالسلطة الدينية والأخلاقية لكبح جماح الصدر والخزعلي والفصائل الشيعية الأخرى، وهو أيضاً ربما يكون الزعيم الشيعي الوحيد في العراق الذي بإمكانه الحد من النفوذ الإيراني. وليس هناك خليفة محدد إذا مات السيستاني أو أصبح عاجزا. ولكن يوجد في النجف أربعة مراجع آخرين قد يخلف أحدهم السيستاني لتقليده كمرجع أعلى للشيعة العراقيين. وعلى كل حال فإنهم يفتقرون للاتباع على نطاق واسع، ولا يمتلكون اللباقة السياسية التي أبدأها السيستاني منذ الغزو الأمريكي.

الحرس الوطني في العراق، إستراتيجية خطرة لقتال الدولة الإسلامية

الكاتبان، فريدريك هري : زميل أقدم في برنامج الشرق الأوسط، وكان محللاً سياسياً بارزاً في مؤسسة راند. تركز أبحاثه على قضايا الإصلاح السياسي والأمن في دول الخليج العربي، وسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وارييل أهرام : أستاذ مساعد في كلية فرجينيا للشؤون العامة والدولية .

٢٠١٤/٩/٢٣

ترجمة وتلخيص : لقاء حامد

إن خطة نقل السلطة إلى الأقاليم والمليشيات المحلية تفرض مخاطر كبيرة؛ فالحرس الوطني المتشكل من أهل السنة قد لا يستجيب لأوامر الحكومة المركزية التي يهيمن عليها الشيعة في بغداد، وهذا بدوره يزرع المزيد من بذور الصراع الداخلي، كما يمكن للدول المجاورة أن تتعامل مع الحرس الوطني والمليشيات الأخرى كقوات بالوكالة وتستخدم العراق ساحة للصراع بين إيران والقوى السنية، مثل السعودية والأردن والإمارات العربية المتحدة

إن فكرة إنشاء قوات الحرس الوطني هي إحدى أهم العناصر البارزة في جدول أعمال إصلاح قطاع الأمن العراقي الجديد الذي سيندمج فيه أبناء المليشيات العشائرية المسلحة ذات الأغلبية السنية التي نُظمت خارج

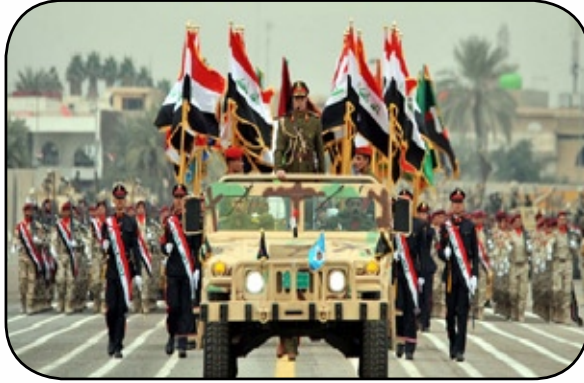
الجيش النظامي والشرطة لخدمة الاحتياطي وتحت سيطرة حكام الأقاليم، طرح تلك الفكرة كل من الرئيس الأمريكي باراك أوباما ووزير الخارجية جون كيري، إلا أن تفاصيل

هذه الخطة ما زالت في طور النشأة واحتمالات النجاح غير أكيدة؛ حيث إن اعتماد اللامركزية في الهيكل العسكري يعمل بالضد من العناصر المتأصلة بعمق الثقافة العسكرية في العراق. وهذا الأمر سيتطلب

يرى الكاتب، إن إعادة بناء القطاع الأمني في العراق هو عنصر حاسم للإستراتيجية الأمريكية الجديدة لهزيمة جماعة الدولة الإسلامية (داعش)، وبعدهما فشل الجيش العراقي في الدفاع عن الموصل - ثاني أكبر

مدن العراق - أمام هجوم تلك الجامعات المسلحة رغم الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة في إعادة تجهيز وتنظيم وتدريب قوات الأمن العراقية التي تعاني من الانقسامات الطائفية والعرقية والقيادة الضعيفة،

أصبح تنشيط الخدمات الأمنية في العراق أمراً ضرورياً، ويجب أن يقترن في نهاية المطاف بمساندة القوة الجوية الأمريكية مع هجوم بري فعال لهزيمة داعش.



السنية في الوقت الذي يتم فيه توفير ضمانات للسنة لغرض الاندماج والمشاركة في الشؤون الوطنية. ولكي يحدث هذا، يجب أن تصاحبه حملة أوسع لاجتذاب السنة الى الحلبة السياسية كشركاء، فضلا على الجهود الدبلوماسية لضمان عدم استخدام تداول السلطة العسكرية كفرصة لزيادة زعزعة استقرار البلاد من قبل الدول المجاورة للعراق .

الميليشيات والدولة

إن فكرة إنشاء الميليشيات المحلية مع وجود القوات المسلحة الوطنية لم تتجح على مدى تاريخ العراق، وكانت المجاميع المشابهة

لقوات الدفاع الشعبي في عهد عبد الكريم قاسم والحرس الوطني في ظل نظام البعث الأول عام ١٩٦٣، والجيش الشعبي في عهد صدام، قد عرفت بمعاملتها الوحشية للمدنيين ونقص عام في الانضباط، وبدلاً من أن



تخدم قوات الجيش والشرطة، عملت على دعم الحكام المستبدين، والجيش المحترف إن لم يكن يعادي هؤلاء الدخلاء المدنيين فهو ينظر إليهم بعدم ثقة، ويتعلق الأمر بسلسلة الأوامر، وعمّا إذا كان مقاتلوا الميليشيات ملزمين بتلقي الأوامر من ضباط الجيش الأعلى رتبة (أو العكس بالعكس)، وهذا مايجعل العلاقة بين الجيش والميليشيات متوترة، وتفتقر الميليشيات الى التدريب والتنظيم ولكنها غالباً ما أثبتت قوتها عند اختبارها في

التزامات من الحكومة الجديدة برئاسة حيدر العبادي للسماح بسلطة سياسية حقيقية للمجتمعات المحلية وخاصة أهل السنة في المحافظات الشمالية والغربية.

في أعقاب الربيع العربي امتازت بعض البلدان بظهور الميليشيات المنظمة محلياً، والتي يخضع معظمها اسماً فقط لسيطرة الدولة المركزية، وكانت محاولات الحكومة لدعم القبلية والطائفية المرافقة للميليشيات الإقليمية مؤثرة كثيراً على حالة التلاحم، وممكنة لهذه المجموعات من تحدي الحكم المركزي، ولكن محاولة إعداد الحرس الوطني في العراق يعطي فرصة لحل بعض هذه المشاكل؛ إذ

إن خطة نقل السلطة إلى حكام الأقاليم والميليشيات المحلية تفرض مخاطر كبيرة؛ فالحرس الوطني المتشكل من أهل السنة قد لا يستجيب لأوامر الحكومة المركزية التي يهيمن عليها

الشيعية في بغداد، وهذا بدوره يزرع المزيد من بذور الصراع الداخلي، كما يمكن للدول المجاورة أن تتعامل مع الحرس الوطني والميليشيات الأخرى كقوات بالوكالة وتستخدم العراق ساحة للصراع بين إيران والقوى السنية، مثل السعودية والأردن والإمارات العربية المتحدة. إن خطة منح الصلاحيات العسكرية للحرس الوطني يمكن أن تساعد أيضاً على تخفيف الانقسامات الطائفية المتفاقمة في العراق؛ فالحرس الوطني يسمح للحكومة المركزية بالوصول إلى الأقلية

مصالح السنة. أما الصحوة فقد شكّلت على أساس صفقة حاسمة

بين الولايات المتحدة والعشائر، تتضمن تقديم الولايات المتحدة أسلحة وفرص عمل، وتمنع قوات الأمن في بغداد من دخول المناطق التي يهيمن عليها السنة غربى العراق، وفي المقابل تتمتع العشائر بالحكم الذاتي وتكون مسؤولة عن اقتلاع جذور التمرد، وكان لدعم الدول السنوية الإقليمية بالغ الأثر في ذلك، خاصة التمويل السعودي وشراكة المخابرات الأردنية مع شبكاتها الخفية في عشائر محافظة الأنبار.

كان المشروع ناجحاً حتى أنه بحلول نهاية

عام ٢٠٠٧، انضم ما بين

(٦٥٠٠٠ - ٨٠٠٠٠)

شخص الى الميليشيات

التي انتشرت من الأنبار

إلى محافظات بابل ونيوى

وصلاح الدين والتأميم

وديالى وبغداد، ولم يكن

المالكي يثق بالجيش

النظامي وميليشيات الصحوة، التي يرى أنها

أحد معاقل السنة البعثيين وأداة للتدخل الأمريكي

المستمر. وبعد انسحاب الولايات المتحدة،

تحرك المالكي لتفكيك المسلحين السنة ومنح

بعض المقاتلين مناصب في الشرطة والجيش

وأماكن أخرى في الحكومة وطرد معظمهم، وتم

اتهام بعض زعماء الميليشيات البارزين بتهمة

الإرهاب أو التخريب السياسي، وعضوا عنهم

تم إنشاء تركيبة من وحدات العمليات الخاصة،

النخبة المستخلصة من صفوف الميليشيات

القتال ضد القوات الأفضل تدريياً.

وبعد سقوط صدام وانهيار سلطة الدولة الذي

أعقبه حل الجيش العراقي، أصبحت كل الفصائل

السياسية الجديدة الناشئة في العراق بحاجة الى

ميليشيات خاصة بها؛ من أجل البقاء والتنافس

على السلطة، وأمثلة ذلك قوات البيشمركة التابعة

للحزبين الكرديين، وفيلق بدر التابع للمجلس

الأعلى للثورة الإسلامية في العراق (يعرف

الآن باسم المجلس الأعلى الإسلامي العراقي)،

والذي شكّل في المنفى وعاد إلى العراق في

أعقاب تقدم القوات الأمريكية، والميليشيات

الأخرى التي انبثقت محلياً لتوفير الأمن

والحماية السياسية للطامحين

من السياسيين الجدد، على

سبيل المثال جماعة جيش

المهدي التابعة لمقتدى

الصدر التي كان جزء منها

نهضة دينية والجزء الآخر

لتوفير الحماية والأمن في

مقابل ابتزاز سكان الأحياء

الشيعية الفقيرة في بغداد والجنوب. مع تفاقم

الوضع الأمني خلال عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥،

بدأت الولايات المتحدة بتشجيع تشكيل ما يسمى

بميليشيات الصحوة السنوية للمساعدة في هزيمة

القاعدة في العراق (السلف غير المباشر

لداعش). وكان يُنظر للحكومة المنصّبة حديثاً

بعد الاحتلال في بغداد كوسيلة لسيادة الشيعة

في العراق؛ لذلك نجد أن عدداً غير قليل من

القبائل السنوية دعم تنظيم القاعدة في العراق

؛ لأنها تعدّه أداة لدحر واشنطن والدفاع عن



على تلك المحافظة، وكان إعلان الحرس الوطني يبدو أنه قد سارع في إحداث انقسامات بين القبائل المحلية ولاسيما قرب أربيل، وهناك أكثر من (٢٠) زعيم عشيرة في الأنبار تحدثوا مع مسؤولين أمريكيين بضمنهم أحمد أبو ريشة الذي تولى قيادة صحوة الأنبار بعد اغتيال شقيقه. في كركوك، تطوع (٥٠٠٠) من أبناء العشائر للانضمام إلى الحرس الوطني، تحت إشراف أنور العاصي زعيم قبيلة عبيد، ولكن الأمر في نينوى يتطلب جهداً مضنياً؛ إذ إن أثيل النجيفي يدعم خطة الحرس الوطني من حيث المبدأ، ولكن بما أن الأكراد وداعش هم المسيطرون على المحافظة، فالجهود المبذولة لتجنيد العشائر في الحرس الوطني وبإشراف مركزي ستكون صعبة للغاية. ويبدو أن المقترح فشل في جذب الشخصية العشائرية البارزة علي حاتم زعيم عشائر الدليم، الذي يدعم الدولة الإسلامية بذريعة وجوب التعامل أولاً مع التهديد الطائفي من الجيش العراقي والمليشيات الشيعية. وهناك عوامل تتعلق بصفة عامة بظروف الصراع الحالي، تجعل القيام بـ "الصحوة الثانية" أمراً مستبعداً لأسباب منها :

أولاً : الصحوة الأولى كانت في جوهرها نتاج الصفقات الثنائية بين الولايات المتحدة والمليشيات السنية. وكان الوجود العسكري الأمريكي في العراق عنصراً حاسماً، سمح للولايات المتحدة بتجاهل رغبات بغداد بشكل فعال، ولكن في عام ٢٠١٤، وبعد أن سحبت الولايات المتحدة قواتها من العراق، أصبح التفاوض على تعبئة ودمج المليشيات السنية

الشيعية وممن تلقوا التدريب الخاص والأسلحة من قبل الولايات المتحدة والمليشيات المحلية المرتبطة به مباشرة بواسطة المحسوبة وصلات القرابة؛ وعليه فمن غير المستغرب أنه عندما بدأت داعش هجومها صيف عام ٢٠١٤ في الأنبار ونيوى لم يصمد أمامها الجيش العراقي المدرب تدريباً سيئاً وبوحدات صغيرة وكان أدائه ضعيفاً، وفي الوقت نفسه تحشدت المليشيات الشيعية المرتبطة بشكل كبير بالحكومة المركزية من خلال الأحزاب الطائفية للدفاع عن سامراء وبغداد، ومن أمثلة ذلك جيش المهدي الذي حُلَّ رسمياً بعد أن اقتحمت القوات الحكومية معقل الصدر في البصرة عام ٢٠٠٨، الذي عاد فجأة الى المشاركة في القتال.

هل يسير مشروع الحرس الوطني نحو صحوة ثانية ؟

إن دعامة الحرس الوطني الجديد في العراق هي الاعتقاد بأنه وسيلة لتسهيل دمج المليشيات السنية، وربما سيحقق مقاومة ضد داعش بين صفوف السنة على غرار ما حدث إبان الصحوة الأولى. ويُشاع بأن الحكومة العراقية عقدت اجتماعاً مع زعماء عشائر عدة؛ لمناقشة تشكيل قوات الحرس الوطني، ولكن الدعم الحالي للخطة يعتمد على مواقع تلك العشائر، وحسب مجموعة الضغوط من حكومة بغداد والمليشيات الشيعية والأكراد وداعش، على سبيل المثال، في الأنبار مقر الصحوة الأصلية، حيث كافحت داعش كثيراً من أجل السيطرة

وتخلفهم عن أداء الواجب، وعلاوة على ذلك - ومثلما أصبح واضحا -

أثبتت القوات الأمنية، من خلال معاركها ضد داعش، أنها ضعيفة التدريب وسيئة الاداء، ومعظم صفوفها قد تشكلت بواسطة المحسوبة والفساد والطائفية.

وأخيرا، إن التوازن الإقليمي الدقيق للسلطة يزيد من تعقيد خطة الحرس الوطني. وتعد إيران الآن أقرب حليف إقليمي للعراق، وهي تحافظ على علاقات قوية مع الميليشيات الشيعية المختلفة العاملة في البلاد، ولكن الولايات المتحدة مترددة بين العداء والتعاون التكتيكي مع هذه الميليشيات، بينما نلاحظ أن إيران أكثر قربا معهم من الناحية الفكرية والسياسية والشخصية. وهناك شخصيات بارزة من جماعة حزب الدعوة - الذي يضم أكثر القيادات السياسية الشيعية في العراق - أمضوا عشرات السنين في المنفى في إيران، وكان فيلق بدر اختراعا إيرانيا بامتياز، وعمل تحت إمرة إيرانية خلال الحرب العراقية الإيرانية، أما الصدر فقد يكون معاديا لإيران مبدئيا، لكنه الآن مرتبط ارتباطا وثيقا بالفصائل الدينية في إيران.

إن وجود إمكانية التعاون بين الولايات المتحدة وإيران ضد داعش ما زال غير واضح؛ رغم وجود فائدة متبادلة في حال القيام بذلك. وتأمل واشنطن باللجوء إلى الدول العربية السنية، مثل الأردن والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية؛ للمساعدة في

ينطوي بالضرورة على موافقة الحكومة المركزية التي ما زالت تهيمن عليها الأحزاب السياسية الشيعية. ومع اشارة العبادي الى عزمه لبناء ائتلاف أوسع نطاقا مما قام به المالكي، لكنه من غير المرجح أن يوافق على الإستقلال السياسي وتوسيع تمثيل السنة.

ثانيا: حتى لو كان العبادي على استعداد لتأييد هذه الاتفاقية فإن الإستراتيجية السياسية المطلوبة تختلف في بعض جوانبها مع التكتيكات العسكرية اللازمة، كما إن حركة الصحوة تستغل التنافس والتوتر بين العشائر لتشجيع الفصائل العشائرية الفردية على التحرك ضد المسلحين. إن سياسة (فرق تسد) تلك، جعلت الولايات المتحدة تقوم بدور الوسيط وتخصص المكافآت بحكمة لمعظم الفصائل التي عملت بإخلاص بينما استبعدت أو قاومت تلك التي تلكأت أو عارضت، ولكن إذا كانت الحكومة المركزية مستعدة لتقديم الحلول لتسوية الخلافات مع السنة بشكل عام، كما توحى إستراتيجية الحرس الوطني فمثل تلك التكتيكات لن تعود مجدية؛ نظرا إلى أن كل شخص يمكنه الانضمام لتلك القوة فورا وسوف تفقد بغداد نفوذها على وحدات الميليشيات الخاصة. **هذه المخاطرة واضحة، خاصة وأن**

الحرس الوطني من المتوقع أن يصل تعداده ما بين (١٢٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠٠) منتسب، مما يجعله أكثر بكثير من العدد الأصلي للصحوة وعليه سيشكل تهديدا محتملا للشرطة والجيش النظامي الذي بلغ عدده ما يقرب من (٧٣٠٠٠٠) مقاتل في بداية عام ٢٠١٤، ولكنه بدأ يستنفذ أعداده بسبب الخسائر القتالية، وهروب بعض المنتسبين

بمزيد من التفكك؟

تقدم تشكيلات الحرس الوطني حلا وسطيا بين الاحتكار العنيف للسلطة العسكرية من قبل الدولة، وتفويض السلطة بشكل كامل الى زعماء الميليشيات، ولكن نظرة خاطفة على الحالات العربية الأخرى توضح مدى خطورة هذه الإستراتيجية، ففي اليمن شكلت السلطة القبلية الأصلية حصنا منيعا لمقاومة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية لفترة طويلة، وسعت الحكومة المركزية إلى تسخير هذه المقاومة في محافظة أبين الجنوبية التي كانت قد فرضت الحصار على أنصار الشريعة، فرع تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية. وعلى الرغم من أن الزعامة تتألف من العناصر القبلية وغير القبلية، فهذه المجتمعات تعتمد على الميليشيات الشعبية المعروفة باسم "اللجان الشعبية" التابعة نظريا لهيكل قيادة الجيش اليمني الوطني، وقد حققت تلك اللجان قدرا من النجاح وكان الجمهور ممتنا لها إلى حد ما، لكن سرعان ما واجهت تلك اللجان انتقادات حادة؛ بسبب معاملتها القاسية للمواطنين وفرضها الحصار على شاحنات الوقود؛ لممارسة الضغط على الحكومة، ثم أصبحت هذه اللجان مخولة رسميا وكان من الصعب والخطير تقليص رواتبهم وإعادة دمجهم في هيكل وطني متماسك. أما ليبيا في مرحلة ما بعد القذافي، فقد واجهت حكومتها المركزية الضعيفة تحديا تمثل في دمج الميليشيات القوية في البلاد مع الجيش، إذ بدأت خطة الحرس الوطني في نيسان عام ٢٠١٣،

تدريب الميليشيات العراقية الجديدة وتجهيز الحرس. هذه الدول شاركت سابقا في برامج تدريبية محدودة لقوات الأمن العراقية والأفغانية ولكن قدراتها ما تزال دون قوة القدس الإيرانية المتمرسية، التي لديها عقوداً من الخبرة في تدريب مجموعات مثل حزب الله في لبنان. إن إمكانية إنشاء الميليشيات المسلحة المدعومة من قبل الولايات المتحدة والدول العربية السنية، ستحفز إيران على الأرجح لتوسيع دعمها للميليشيات الشيعية، وهذه الخطوة قد تقلل من احتمالات نزع سلاح هذه الميليشيات، وتزيد من تقليص آمال تقوية قوات الأمن العراقية رسميا بوصفها الجيش الوطني العراقي.

دروس من المنطقة

إن بروز أهمية الأمن المحلي يعد جزءا من اتجاه إقليمي أوسع يكشف عن انهيار السلطة المركزية في عدد من الدول العربية المنقسمة، وهذا يتطلب من الجهات الفاعلة القيام بأدوار أكبر، كما ان التهديد الذي يشكله المتطرفون السنة مثل تنظيم القاعدة وداعش يجعل الاعتماد على الميليشيات الشعبية أكثر أهمية، وغالبا ما ينظر الى تلك التوجهات المحلية والعشائرية على أنها الحماية الأفضل ضد التطرف. والسؤال الآن: كيف يمكن للحكومات وداعميها من الخارج تسخير هذا الاتجاه عن طريق إعطاء الجهات الفاعلة سواء العشائر والمجموعات الطائفية أم الانفصاليين المسلحين نفوذا مسلحا في مقابل السلطات المركزية من دون التسبب

العراق وأماكن أخرى كانت مصدراً للعنف وعدم الاستقرار وتهديداً

للأمن الإنساني والدولي، أما الغرض من الحرس الوطني فالغاية منه إيجاد سبل زيادة الاستقرار في جميع أنحاء البلاد، وذلك يتطلب العديد من المبادرات على المستويين المحلي والدولي، إذ يجب أن يصاحب تشكيل الحرس الوطني دفع سياسي أوسع، وعلى الحكومة التي يهيمن عليها الشيعة في بغداد إيجاد سبل شتى لتقديم ضمانات ذات مصداقية للمجتمع السني بأنه سيحصل على مكان في صنع القرار السياسي، وفي المقابل يجب على السنة أن يؤكدوا التزامهم بالدولة العراقية وحكومتها المنتخبة شرعياً والتحول ضد داعش وحلفائها عن طريق خدمتهم في الحرس، ويجب تحديد القضايا التنفيذية ذات الصلة بشكل وثيق مثل سلسلة القيادة بين الجيش النظامي والحرس الوطني في وقت مبكر لتفادي عدم الثقة ومنع فرص الانشقاق أو التمرد.

إن الإشراف الأمريكي الفعال على تدريب الحرس الوطني يمكن أن يساعد في تهدئة الأجواء، وينبغي على واشنطن الوصول إلى الحلفاء من العرب السنة والتنسيق معهم من خلال قنوات سرية مع إيران لمنع دول المنطقة من استخدام الحرس وغيره من الميليشيات للتدخل في الشؤون العراقية، ولا توجد ضمانات لنجاح هذا المشروع، ولكن نظراً للخطر الحقيقي الذي تفرضه داعش فإن الحرس الوطني يمثل الخيار الأفضل من مجموعة الخيارات السيئة.

لإنشاء قوة عسكرية دائمة تتألف أساساً من مجندي الميليشيات التي ترعاها الدولة للاضطلاع بمهام حفظ الأمن على الصعيد الوطني بينما يتم تدريب الجيش النظامي وتجهيزه، لكن البرنامج انهار بسبب الاستقطاب السياسي ونظرة الضباط الموجودين منذ عهد القذافي والسياسيين الأكثر علمانية على أنه حيلة من الإسلاميين لبناء جيش خاص من الميليشيات، وعلى ما يبدو أن الحرس الوطني سيكون استثناء لقوات درع ليبيا لدرء الانقسامات بين الأقاليم، تلك الميليشيات تخضع اسمياً لإمرة رئيس هيئة الأركان. وكما في حالة العراق فالذاكرة التاريخية أثرت بشكل كبير على معارضة الليبيين للحرس الوطني وقوات درع ليبيا، إذ يرى النقاد أنها مجرد تكرار آخر للجان الثورية شبه العسكرية من قطاع الطرق التي حولها القذافي صلاحية التصدي للجيش النظامي الذي كان يراه خائناً. إن الحالتين اليمينية والليبية جنباً إلى جنب مع تاريخ العراق السابق في فشل جهود تعبئة الميليشيات، تقدم دروساً تحذيرية للولايات المتحدة وللحكومة العراقية وهم يمضون قدماً لإنشاء الحرس الوطني السني.

النهج المستقبلي

تعد الدول القوية المسؤولة التي تتحكم باستخدام القوة أفضل ضامن للسلام والاستقرار. تم السماح للميليشيات القبلية والطائفية في العراق في السنوات الأخيرة من نظام صدام، وأصبحت أكثر رسوخاً بسبب حل الجيش العراقي في ظل الاحتلال الأمريكي. الميليشيات في



إنفصال كردستان، هل هو اعتراف بتفكك العراق؟

ترجمة وتلخيص : لقاء حامد

الكاتب: غاريث ستانفيلد. أستاذ في سياسة الشرق الأوسط في جامعة أكستر، ومدير دراسات الشرق الأوسط في المعهد الملكي للخدمات المتحدة في لندن - معهد بروكينغز
تموز / ٢٠١٤

١٤

نشرة العراق في مراكز الأبحاث العالمية

العدد: ٢٧ / ١٠ / ٢٠١٤

إن سقوط الموصل غير المعادلة بالنسبة للأكراد، فهم الآن بحاجة الى تقييم صناع السياسة الأمريكية لواقع إقليم كردستان ما بعد الموصل، حيث يقف الإقليم على عتبة إعادة الهيكلة وفقاً لتصميم العراق الفدرالي أو الكونفدرالي، أو ممارسة حقهم الكامل في تقرير المصير والانفصال عن العراق كجمهورية كردستان، وإن عراق ما بعد الموصل قدم للأكراد فرصة سياسية غير مسبوقة دعمت طموحاتهم للتحكم في مصيرهم، عززها ضعف حكومة بغداد وتوافق مع قوى إقليمية قوية من شأنها دعم خططهم، وأصبح الآن كلاً من العرب السنة والشيعية على أعتاب تقسيم العراق العربي إلى قسمين أو الانخراط في حرب طائفية مدمرة في بغداد، والمستقبل لا يبشر بخير

المقدمة

أدى الى ظهور التطرف السني. رفض الكرد وبشكل قاطع اتباع المسار المؤدي إلى التنازل عن الصلاحيات التي يتمتعون بها، واتخذوا خطوات لتوسيع الحكم الذاتي والسيادة الاقتصادية ضمن عراق فيدرالي، مما أوجد نزاعاً جاداً مع بغداد وحكومة المالكي وبعض التوبيخ من الولايات المتحدة بسبب ذلك.

ولكن سقوط الموصل غير المعادلة بالنسبة للأكراد، إنهم الآن بحاجة الى تقييم صناع السياسة الأمريكية لواقع إقليم كردستان ما بعد الموصل، حيث يقف الإقليم على عتبة إعادة الهيكلة وفقاً لتصميم العراق

الفدرالي أو الكونفدرالي، أو ممارسة حقهم الكامل في تقرير المصير والانفصال عن العراق كجمهورية كردستان. من خلال تجاهل حق الكرد في العراق،



كشف احتلال الموصل من قبل داعش عمق إستراتيجيات الولايات المتحدة وصانعي السياسات الأوروبية المتبعة منذ عام ٢٠١١، والهادفة الى رأب الانقسامات الطائفية والعرقية في العراق، التي كانت تركز

على إيجاد أرضية مشتركة بين الشيعة والسنة ومطالب الأكراد في حق تقرير المصير، ولكن واشنطن التي ضحت بالكثير في العراق سوف لن تعترف بفضل العراق فقط ولكن بتفككه أيضاً، بيد أن الانخراط في الوضع الحالي وما يحمله من أهمية سيولد

مجموعة معقدة من المشاكل. التركيز الشديد على سلامة العراق أثر على المصالح الأمريكية في المنطقة وأقصى الأكراد، الذين يعدون الحلفاء الرئيسيين لواشنطن، كما

سيطرة كبرى على امتيازات النفط الخاصة بأكسون موبيل في القوش وبعشيقا وسد الموصل ذي الأهمية الإستراتيجية العالية، كما سيطر الأكراد على الأراضي الممتدة مع المنطقة الكردية السورية، ووسعوا نفوذهم الى محافظة ديالى، فضموا خانقين اليهم وتقدموا جنوبا حتى جلولاء، فتوسع الإقليم الكردي في غضون ساعات بنسبة ٤٠٪، وسيطروا على مدينة كركوك التي كانت مستعصية عليهم، وامتدت سيطرتهم شمال وجنوب الموصل وظهرت بذلك مشاكل أخرى تزعزع الاستقرار، تتعلق بوضع الأراضي المتنازع عليها التي كانت محور الخلاف في العلاقات بين بغداد وأربيل منذ ٢٠٠٣.

الطموحات طويلة الأمد

تاريخ الأكراد الطويل حافل بالتجارب الحزينة من القمع والتهميش وأعمال الإبادة الجماعية التي ارتكبتها الحكومات العراقية المتعاقبة. ومنذ عام ٢٠٠٣، أصبح الأكراد جزءاً من العملية

السياسية في العراق؛ لأنهم يعتمدون على بغداد في تمويل مناطقهم. وفي الحقيقة يعدّ إقليم كردستان لافتاً للنظر من حيث كيفية فصله عن العراق؛ إذ إنه منطقة فيدرالية في العراق بالاسم، ولكن عمليا فإن المنطقة وشعبها بعيدين جدا عن دولة العراق، أو فكرة كونهم عراقيين. ويضيف الكاتب تعليقا على هذه النقطة قائلا: روى لي رئيس الوزراء نيجيرفان بارزاني كيف أنه احتج على الممثلين الأجانب الذين يحاولون الطعن بشعوره بالوحدة الوطنية العراقية والقومية، مشيرا الى أنه "ملزم" أن يكون عراقيا بسبب القرارات التي اتخذها الأوروبيون

تتعرض الولايات المتحدة والقوى الأوروبية لخطر فقدان نفوذها في الجزء الوحيد من العراق الذي نجحت فيه، واستعداد من يمكن أن يكون حليفا خفياً رئيسا في الشرق الأوسط، ولكن الاعتراف بالقوة الكردية، يمكن الولايات المتحدة من الاستفادة في إعادة التشكيل المعقدة للدولة العراقية أو حتى الموافقة على جمهورية كردستان الحديثة مع التدخل في إعادة ترتيب نظام جديد للدولة في الشرق الأوسط، لإدارة حريصة على إبقاء مستنقع الشرق الأوسط تحت السيطرة. ومع ذلك فإن تجاهل الحقائق الكردية في هذا الوقت قد يكون ليس خطرا إستراتيجيا فحسب، ولكن فرصة ضائعة أيضاً.

المعضلة الكردية في العراق بعد الموصل



حذر الزعماء الأكراد المالكي والقوى الغربية لأسابيع عدة من الخطر الذي يلوح في الموصل، ويبدو أن المالكي قد أهمل مخاوفهم، كما تجاهلتها القوى الغربية ووضعتها في خانة المحاولات

الكردية المعتادة للعمل ضد المشروع السياسي العراقي المتناسك. وعلى الرغم من مراقبة الأكراد الدقيقة للوضع في الموصل، لكنهم فوجئوا بمدى السرعة التي احتلت بها داعش تلك المدينة بعد أن لاذت القوات الأمنية بالفرار وبأسرع ما يمكن وفرار قادتهم مسبقاً. وتطلب ذلك رداً فوريا من الأكراد، فانتشرت قوات البيشمركة لحماية المدن الرئيسية في دهوك وأربيل، واستولوا على معدات قيادة عمليات دجلة وقوى الأمن غرب كركوك، وعملوا على ضم المناطق الجنوبية من حقل نفط كركوك الى إقليم كردستان، لتصبح للبيشمركة

ميزانية العراق، وهو ما يعادل ١٤,٦ مليار دولار سنوياً، أما عملياً فقد تم تعليق المدفوعات. ويرى مسؤولوا الإقليم أن المبالغ الواردة نادراً ما زحفت فوق (١٠ ٪)، أي نحو ٨ مليارات دولار، وهذه النزاعات الاقتصادية تفسر سبب عمل القيادة الكردية على تنمية قطاع النفط والغاز الخاص بها، حيث إن مثل هذا التطور قد يؤدي في نهاية المطاف الى الاستقلال الاقتصادي ومن ثم الاستقلال بجميع أشكاله. **ويذكر أن الولايات المتحدة رفضت بشدة تصدير كردستان للنفط في بادئ الأمر، ولكن يبدو أن الأيام القادمة ستشهد تقدماً في مستقبل العلاقة مع واشنطن بغض النظر على ما يبدو عن قرائتهم الخاصة للحقائق السياسية العراقية والإقليمية، وربما ستدعم الولايات المتحدة والحكومات الأوروبية إجراءات أربيل.**

وبسبب الفوضى التي تعيشها الحكومة العراقية الجديدة؛ أصبحت حاجة حكومة إقليم كردستان لإيجاد الإيرادات الخاصة بها أكثر، فقد زاد العبء المالي بوجود (٣٠٠٠٠٠٠) من العراقيين النازحين داخلياً، وربع مليون لاجئ سوري، والحاجة لإعادة تشكيل وتجهيز قوات الأمن والبيشمركة للدفاع عن المنطقة بقدرات تساوي قدرات داعش الهجومية. وعلى الرغم من مقدرة الإقليم على تصدير (١٢٠) ألف برميل يومياً إلى تركيا، لكنه ما زال بحاجة الى ما يقرب من (٧٠٠) مليون دولار شهرياً لسد نفقاته. وبما ان ملئ ناقلة واحدة بالوقود يتطلب عشرة أيام، وكل ناقلة تؤمن مبلغ (١٠٠) مليون دولار فقط بسعر (١٠٠) دولاراً للبرميل، فهذا يشير إلى أن حكومة إقليم كردستان بحاجة لبيع سبع ناقلات شهرياً كحد أدنى لتأمين مقدار متوازن من نفقاتها، وهذا يعني تصدير أكثر من (٢٠٠٠٠٠٠) برميل يومياً. **لدى الكرد خطأً اقتصادياً، ويبدو أنه تعين تنفيذها وبأي**

الإمبرياليون قبل قرن من الزمان، ولكن هذا لا يعني أنه يشعر بكونه عراقياً، هو كردي العرق والقومية والفكر، ويشترك الكثير من الكرد معه بتلك التوجهات.

الجدل الاقتصادي

إقتصاد إقليم كردستان مرتبط كثيراً بنظام العراق حتى وقت قريب، وهذا ما يجبر الأكراد على العودة للنقاش مع حكومة بغداد، فحكومة كردستان تعتمد مالياً على بغداد لتمويل الرواتب والبرامج والبيشمركة، و فكرة إقليم كردستان أوجدت تحولاً من كونها منطقة فيدرالية في العراق الى منطقة مستقلة ذات سيادة. وكما إن سياسات المالكي قطعت شوطاً كبيراً في تهيمش العرب السنة الذين رأوا أن طريقهم هو التمرد بدل التبعية، كذلك كانت سياساته تجاه الأكراد، مما دفع بهم نحو تطوير الاعتماد على الذات اقتصادياً، من خلال التوسع في قطاعي النفط والغاز، ونتج عن ذلك إنعدام ثقة عميق مع بغداد، وكان خوف الأكراد من اعتمادهم اقتصادياً على بغداد هو الذي دفعهم للتخطيط نحو استقلال قطاع النفط والغاز في أقرب وقت؛ وذلك بسبب قلقهم من قيام المالكي باستخدام السلاح الاقتصادي ضدهم، وعمل قادتهم على التحرر من القبضة المالية الخانقة لحكومة بغداد عليهم.

ومع ذلك، تواجه كردستان مشكلة اقتصادية، فالإقليم بحاجة لإيرادات، ولأشهر عدة تحملت كردستان حجب ميزانيتها من حكومة العراق بسبب المضي قدماً في التوقيع على اتفاق ثنائي لتصدير النفط والغاز الى تركيا في تشرين الثاني من العام الماضي واتفاق آخر قد يستمر لخمس سنين عاماً تم التوقيع عليه في حزيران. ومن الناحية النظرية فإن حصة حكومة إقليم كردستان (١٧ ٪) من

تغير الآراء الإقليمية

تغيرت المصالح الإقليمية ولم تعد قضية ظهور دولة كردية مستقلة تلاقي معارضة دول المنطقة، وكان ذلك قبل ظهور داعش الذي أدى الى مزيد من بلورة تلك الآراء في دول مثل تركيا وإسرائيل وبعض الدول العربية، التي بدأت تنظر إلى استقلال إقليم كردستان العراق على أنه تطور إيجابي، ولكن معسكر الدولة الواحدة (إيران) لا يسمح بذلك. ونرى اليوم علاقات ودية بين أربيل وأنقرة التي كانت تمنع أي مظهر من مظاهر إقامة كيان كردي؛ لأن مثل هذا التطور قد يقلده أكراد تركيا، ولكن بعد التغيير الحاصل منذ عام ٢٠٠٧، أصبح الأمر على العكس تماما وبدأت تركيا تدعم ذلك وبنشاط ضمني على الأقل.

تحول أردوغان والضغط من قبل البارزاني

بعد أن كانت تركيا العائق الوحيد والأهم في الاستقلال الكردي وفي أي مكان نسبة لكلام أردوغان الذي قاله مازحا بأنه يعترض على استقلال الأكراد حتى ولو كان في الأرجنتين، نجده الآن أقوى مؤيد للأكراد في الانفصال عن العراق، ولا تعد تركيا ذلك أمراً يهدد سلامتها، بل تراه ضرورياً لأمنها عن طريق مشاركتها في إدارة "القضية الكردية" مع الأخذ بنظر الاعتبار حزب العمال الكردستاني، كما ان له أهمية لتأمين الطاقة لكون المنطقة الكردية في تركيا مصدراً للغاز الطبيعي ومنطقة عازلة بين تركيا وما يُنظر إليها على أنها المنطقة العربية السنية التي يهيمن عليها الجهاديون. لدى كل من أردوغان والبارزاني أسباب رئيسة وفاعلة في تحول العلاقة بين أربيل وأنقرة، فبالنسبة لأردوغان لكي يحصل على قاعدة دعم قوية بين أكراد تركيا الذين يهددون سلامة الدولة ويدعمون

ثمن حتى لو كان التمرد على حكومة بغداد، فالأكراد يطمحون لانتاج (٤٠٠٠٠٠) برميل يوميا بحلول نهاية عام ٢٠١٤، وذلك يمثل نسبة الـ ١٧٪ من حصتهم من بغداد، والوصول الى انتاج مليون برميل بنهاية عام ٢٠١٥، مع انتاج إضافي قادم من الحقول التي اكتسبها حديثا في كركوك.

الفرص السياسية

حاول الأكراد الانفصال مرتين قبل أن يصبح العراق بلداً ضعيفاً بما يكفي للسماح لهم بذلك، وكانت الأولى عام ١٩٩١، والآخرى عام ٢٠٠٣، وفي المرتين كانت مطالب وتطلعات دول المنطقة والمجتمع الدولي كفيلاً بردعهم عن رؤية أحلامهم على أرض الواقع، ولكن عراق ما بعد الموصل قدم للأكراد فرصة سياسية غير مسبوقة دعمت طموحاتهم للتحكم في مصيرهم عززها ضعف حكومة بغداد وتوافق مع قوى إقليمية قوية من شأنها دعم خططهم.

بغداد لا تستطيع أن تعارض

القادة الأكراد في موقف يُغبطون عليه في العراق، فهم قادرون على النجاح من خلال عدم القيام بأي شيء. ومنذ أن حققوا مكاسبهم الإقليمية في المناطق المتنازع عليها، لم تبذل القيادة الكردية جهداً كبيراً لمواجهة داعش في جلولاء وعلى مختلف نقاط المواجهة في نينوى، بينما بدت حكومة العراق يائسة بعدما تبين كذب كل خطاب سابق بشأن صلابة قوى الأمن الداخلي وقدرات البيشمركة المحدودة التي بدأت بغداد تبثها في محاولة لإخضاع القيادة الكردية قبل غزو الموصل، وقد أوجد انهيار قوات الأمن العراقية في شمال العراق تحولا كبيرا في القوة العسكرية، وأصبح الأكراد موقنين بأن قوات الأمن العراقية لن تكون منافسة لهم في المعركة.

لتركيا فقد أصبحت إمكانية قيام جمهورية كردستان إلى الجنوب الشرقي أمرًا محيّدًا، ولكن "هل ستستمر علاقة أربيل بأنقرة؟". من الضروري أن يكون لأربيل بعض المخاوف لأسباب، منها أن العداء القائم بين أربيل والمالكي يمنع التعاون الوثيق بين أنقرة وبغداد، ولكن ماذا يحدث في حال تغير أحدهم؟، وفي حال ظهر رئيس وزراء أكثر قبولاً في بغداد وقدم مبادرات جيدة نحو أنقرة، فكيف ستكون علاقة تركيا مع أربيل؟. تبدو القيادة الكردية مرتاحة لفكرة أن صلاتها مع تركيا متعددة الجوانب وتمتد إلى حزب العدالة والتنمية والأحزاب الأخرى والمؤسسة السياسية والعسكرية في تركيا، وذلك يجعل العلاقات الهيكلية مترابطة بغض النظر عن هويات أصحاب المناصب سواء في بغداد أم في أنقرة. تخوف الأكراد من تحسن العلاقة بين بغداد وأنقرة بعد استبدال المالكي، جعلهم يسعون لتوسيع مجموعة أنصارهم الإقليميين والدوليين، والاستفادة من التحالف التركي الحالي لحشد الدعم من الدول العربية على وجه الخصوص، وفي الوقت نفسه الحفاظ على علاقة طويلة الأمد مع إسرائيل.

إسرائيل، الصديق الخفي

هناك علاقة طويلة الأمد بين إسرائيل والقيادة الكردية، وخاصة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي ترجع جذوره إلى (٥٠) عاما عندما أثبت الملا مصطفى البارزاني أنه حليف جيد لتل أبيب، إنه وجه آخر لدعم المبادرات التي تعمل على تحطيم وحدة الدول العربية، حتى تلك التي لم يعد لديها القدرة على تحدي حق إسرائيل في الوجود. تحرص إسرائيل على اتخاذ حلفاء بشكل رسمي في المنطقة وخاصة بعدما كانت المستفيد من شحنة كردستان الأولى من النفط المصدر من جيهان،

أجندة إسلامية تابعة لحزب العدالة والتنمية كما هو الحال مع حزب العمال الكردستاني، كانت تلك خطوة ذكية سياسيا لإيجاد آلية يمكن من خلالها حل القضية الكردية في تركيا إلى الأبد. ويبقى أربيل ملتزما بالقومية التركية ولكنه يرى - من منطلق أممي قوي - أنه يتوجب عليه أن يكون له تعاون وثيق مع أكراد العراق؛ لذا فإن تحول الأكراد في العراق إلى الكونفدرالية أو الدولة، سيمنج تركيا فرصة لتتأكد من انها ستعايش مع ما سيجري على حدودها الجنوبية الشرقية وستكون لها السلطة الاقتصادية والسياسية عليها.

أما بالنسبة للبارزاني، فالخيارات كانت بين أن يبقى تابعا لمنطقة مهددة من العراق مقابل حصوله على بعض الأموال التي لا تفي بالغرض، أو أن يصبح كياناً سيادياً تحت الوصاية الفعلية لأنقرة، ومن الواضح انه اختار الثاني، فعمد إلى إقامة تحالف إستراتيجي مع أنقرة تحت مبرر تهدئة الوضع الكردي في تركيا وإيجاد خط رابط بين طاقة كردستان - المنطقة الغنية بالغاز - وتركيا التي تعاني من نقص في الطاقة، وذلك سيمنحها فرصة أكبر لتأمين الطاقة في المستقبل، والحد من استيراد الغاز الطبيعي من روسيا وإيران. والتحول في موقف تركيا تجاه إمكانية أن يصبح إقليم كردستان العراق "جمهورية كردستان" قد يحدث على مدى سنوات عدة. ولدى تركيا مجموعة واضحة من الخيارات مع صعود داعش، تتمثل في دعم قيام دولة كردية مستقلة تظهر في العراق، ومن ثم تأمين الوصول التركي إلى المحروقات بأسعار مناسبة وتخفيف التهديد المنبثق من عدم وجود دولة كردية عازلة في الجنوب، أو التعامل مع دولة غير صديقة يسيطر عليها الشيعة العراقيون وهي الآن في خضم حرب أهلية طائفية عرقية وحشية، أو مجموعة داعش نفسها. وبالنسبة

العراق بشأن احتلال كركوك والمخططات لإجراء استفتاء فيها، ووصفت تصدير النفط من كركوك بأنه غير قانوني. ولطالما كانت مواقف إيران معقدة ومتعددة الأوجه، ولكن مخاوفها ليست سوى جزء من تداعيات استقلال الأكراد في العراق التي تحققت بدعم قوي من تركيا وإسرائيل، ومن الواضح أن مثل هذه النتيجة تعد تحدياً للأمن القومي في إيران من شأنه أن يثير إشكالية استقلال خمسة ملايين من الأكراد الإيرانيين والأقليات العرقية الأخرى أيضاً كالبلوش والعرب والآذريين. ولكن التهديد النابع من هذا التحرك الذي سيؤثر على الوضع الراهن في العراق ككل، يتمثل في إبقاء البلد الضعيف تحت هيمنة حكومة شيعية خاضعة لطهران، التي استخدمت مثل هذه الخطابات القوية ضد حلفائها الأكراد في شمال العراق، ومن دون وجود الأكراد في اللعبة، سيكون هناك احتمال سقوط العراق في حرب أهلية كارثية بين شيعة العراق والدولة الإسلامية وقد يتوسع أكثر، ولن ترحب إيران التي ما زالت ضعيفة اقتصادياً وعسكرياً بتلك الفكرة في الوقت الحالي.

الولايات المتحدة وأكراد العراق

كانت سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق تركز حول تقديم الدعم الكامل وغير المشروط لوحدة أراضي البلاد، لكنها تضع في اعتبارها تلبية المطالب الفيدرالية الكردية وإشراك الأكراد بالكامل في العملية السياسية. لم تكن هناك أي فكرة على الإطلاق للولايات المتحدة بدعم أي شكل من أشكال إعادة هيكلة الدولة العراقية في منظومة الكونغرس حيث السلطة العليا للإقليم، وكانت تعارض بشدة أي فكرة لقيام دولة كردية مستقلة، لكن هذا الوضع سرعان ما تلاشى حتى قبل ظهور

وربما لذلك كله لم يكن من المستغرب أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو هو أعراب في شهر حزيران عن دعمه القوي لإقامة الدولة الكردية. ولكن القيادة الكردية بقيت صامته بشأن هذا الدعم خاصة وأنها تتعرض بالفعل لاتهامات بالتعاون مع إسرائيل، وما تزال حساسة بشدة تجاه إعلان أي علاقة مع إسرائيل لأسباب، منها ان علاقات أكراد العراق المستقبلية مع الدول العربية في غاية الأهمية، وسوف تبقى إيران جارة قوية وأكثر من صديق مؤثر على بعد عدة مئات من الكيلومترات.

الدول العربية السنية، الاستغلال السياسي والاقتصادي

لم يكن هناك ود متبادل بين كل من الكرد ودول الخليج العربية منذ ظهور إقليم كردستان عام ١٩٩١، وكانت تجمع أربيل بكل من سوريا والأردن ومصر ودول الخليج علاقات امتازت بالبرود الواضح، فلم تكن سوريا تسمح للأطراف الكردية العراقية بالعمل بحرية في أراضيها؛ كي لا تثير استعداد نظام صدام حسين، وكانت الدول العربية تعارض أيديولوجيا أي فكرة من أي نوع تهدد سلامة أراضي العراق، ولكن ذوبان الجليد بدأ في العلاقات الكردية الخليجية بعد سقوط النظام العراقي، كما ان نمو اقتصاد كردستان بعد ٢٠٠٣، جعل منها سوقاً مهمة وبوابة للعراق خاصة بالنسبة لأولئك المستثمرين المستعدين لأي مجازفة تحقق عائدات أعلى وتحول العداء الى تحالف وشراكة، وربما ستبتعد أربيل عن حليفها السابقة طهران وتميل الى الجانب السني الذي يضم دول الخليج وتركيا.

إيران

قدمت إيران دعمها الكامل لاستقلال العراق والتضامن الوطني ووحدة أراضيها، وانتقدت القيادة الكردية في

إيجابيات وسلبيات الاستقلال الكردي

ما يجري في العراق جعل التركيز المتزايد على الأمن الإقليمي صعباً، ولا سيما بوجود الأكراد الذين أصبح أقوى من أي وقت مضى على أرض الواقع، فيما أصبح العرب أكثر انقساماً من السابق إلى معسكرات طائفية.

صعود داعش وتوسعها في المنطقة والشلل الذي أصاب حكومة العراق وإعادة تعبئة الميليشيات الشيعية وصعود كردستان، جعل الولايات المتحدة والقادة الغربيين ملزمين بانتهاج سياسات رامية إلى مساندة وحدة الدولة العراقية، فانهاج الدول وظهور أخرى جديدة يمثل سيناريوهات معقدة بطبيعتها فضلاً على المطالب الأخرى واحتمالية وجود عواقب وخيمة غير مقصودة ومجهولة. وفي الواقع، قد تكون الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى تتبنى نظرية مثالية لم تعد موجودة في العراق، ومع ذلك فالحكومة الأمريكية تمارس الضغط على الأكراد للسعي لإيجاد حل لمشاكل العراق أكثر من المضي قدماً في تقرير مصيرهم، وهذا الضغط يبدو انه تم تجاهله من قبل القيادة الكردية التي تبدو على وشك إحكام سيطرتها بغض النظر عما تود واشنطن رؤيته. وعليه، فإن الولايات المتحدة تخاطر بفقدان الحليف الأقوى في العراق، فما هي إيجابيات وسلبيات دعم استقلال الأكراد من وجهة نظر واشنطن؟

النقاط السلبية: يعد دعم استقلال الأكراد مجازفة مجهولة في منطقة مضطربة، فالاستقلال الكردي سيزيد من تعقيد السياسة العربية في العراق، كما سيحتاج السنة والشيعية إلى إيجاد ثقل مباشر يعتمدون عليه لتأمين الحصول على أغلبية للفوز بالحكم. معظم الدول في جميع أنحاء المنطقة تجد من السهل نسبياً دعم دولة كردستان المستقلة عدا مصر وإيران، ودعم الولايات المتحدة

داعش، وآلية السياسة العراقية فشلت بسبب النخب الطائفية والعرقية في البلاد.

إستراتيجية المالكي باستبعاد العرب السنة من مناصب صنع القرار، واستهداف قادتهم بالاعتقال والمحاكمة، وسعي الأكراد الحثيث لترسيخ الدولة الفعلية الخاصة بهم عن طريق تجميع المظاهر الاقتصادية - فيما يتعلق بقطاع النفط والغاز - لتوفير الإمكانات المالية اللازمة للانفصال، كل هذه التطورات، مع عدم وجود تسوية وإستراتيجيات للمالكي، والتأمر الكردي، كلها أعراض فقط، ولكن السبب هو الشعور بضعف العراق بعد ٢٠٠٣؛ لوجود بنية سياسية تمثلها نخب عراقية لم تفعل شيئاً يستحق الذكر لتلبية مطالب وتوقعات الشعب. **وقد خدم صعود داعش بكشف الأجنداث في العراق، وفضح القوى المحفزة التي تملي تصرفات اللاعبين السياسيين في العراق. والآن أصبح كل من العرب السنة والشيعية على أعتاب إما تقسيم العراق العربي إلى قسمين، أو الانخراط في حرب طائفية مدمرة في بغداد، والمستقبل لا يبشر بخير.** بالنسبة للأكراد فإنهم يفضلون البقاء خارج ما يرونه حرباً أهلية عربية، والوضع الحالي يقدم لهم فرصاً للضغط من أجل النهوض بأوضاعهم لحماية ما بنوا والمضي قدماً في قضيتهم من أجل تقرير المصير، وحتى لو انهم يستطيعون فعل ذلك - قد فعلوا - دون الحاجة إلى تأييد من الولايات المتحدة، لكن كبار ساستهم يبذلون جهوداً لاستمالة صناعات القرار في الولايات المتحدة إلى قضيتهم، كما ان استهدافهم من قبل نظام صدام عام ١٩٩١، وبقاءهم تحت رحمة ميليشيات مختلفة وقوى مختلفة مثل داعش بعد عام ٢٠٠٣، وتاريخهم المرير، جعلهم مصرين على فعل كل ما يصب في مصلحة كردستان.

الجدد، وهذا رأي غير حكيم سياسياً، وسيعرض إدارة أوباما إلى جدال كبير بسبب الاعتراف بتداعي العراق وتدايعات انهيار البلاد من الفوضى إلى حرب أهلية.

يجب أن تكون هناك ممارسة أكاديمية لوضع الشرق الأوسط الراهن تدعم إما سياسة الأمل بمستقبل أفضل، أو "الانتظار والترقب". ويبدو أن القوتين لديها إستراتيجية، مجموعة الدولة الإسلامية (والتي يبدو أن التخطيط الإستراتيجي لديها متقدم)، وجمهورية إيران الإسلامية (التي تعمل باستمرار على الأطر الزمنية التي تجعل صانعي السياسة الغربية في حالة من التوتر). وفي غياب إستراتيجيات القوى الغربية المضادة، ينبغي أن لا نتفاجأ إذا واصلت منطقة الشرق الأوسط تطوير طرق معادية لمصالح الغرب. الكرد على المدى القصير بحاجة إلى التغلب على العجز في الميزانية بسبب اعاقتها من قبل حكومة بغداد، وبمقدورهم التغلب على ذلك في حال تمت الموافقة، والدعم الغربي على تصدير نفطهم ولو كان ذلك كإجراء مؤقت لمواجهة الحالة الطارئة لغرض تأمين احتياجاتهم الانسانية، كما يحتاج إقليم كردستان إلى تقوية قوات البيشمركة لتكون مجهزة ومسلحة وقادرة على حماية حدود كردستان. وفي حال بدأت معركة بغداد أوتمكن أبو بكر البغدادي من تدمير ضريحي العسكريين من جديد في سامراء أو ضرب المدن المقدسة في كربلاء والنجف، فسيكون ذلك إيذاناً حقيقياً ببدء حرب أهلية بين السنة والشيعة، وعلى الدول الغربية بقيادة أمريكا أن تكون في طليعة من يعترف بانهايار دولة في الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين، وظهور جمهورية كردستان، وألا يتجاهلوا الحقائق التي تجري في تلك المنطقة.

لأربيل قد يأتي على حساب المزيد من استعداد طهران، وفقدان النفوذ في القاهرة في لحظة حساسة. هناك أيضاً تفاصيل قانونية دولية يبدو أن حكومة الولايات المتحدة سوف تعمل ضدها، تنص على مبدأ السلامة الإقليمية للدول وحرمة حدود الدولة القائمة، مما يولد إشكالية للولايات المتحدة في دعمها علناً حركة انفصالية فضلاً على الاعتراف بحقها في تقرير المصير. وأخيراً، فإن الولايات المتحدة عليها الانتباه إلى هذه السابقة، حيث إن الاستقلال الكردي في العراق يمكن أن يدفع الشعوب الأخرى في مختلف أنحاء المنطقة إلى التفكير بالانفصال بما في ذلك الأكراد في تركيا وسوريا وإيران، وربما الشيعة في المملكة العربية السعودية، وقد يؤدي إلى حركة انفصالية حتى في البصرة جنوب العراق.

أما النقاط الإيجابية، فهي : إن "المشكلة الكردية" التي كانت مصدراً للصراع الداخلي والخارجي منذ الستينات ستنتهي داخل العراق وسيتعامل عرب العراق مع الأكراد دون عراقيل. ومن الناحية الإقليمية فإن تقارب جمهورية كردستان مع الولايات المتحدة قد يحد من خيارات إيران في إثارة مشاكل داخل كردستان أو باقي أنحاء العراق. الأكراد حليف قوي لأمريكا، وعن طريق إقامة علاقات مع جمهورية كردستان الحديثة النشأة فإن الولايات المتحدة ستعزز من امكانياتها في دعم استقرار باقي أجزاء العراق والحد من خطر تهديد الميليشيات المسلحة المتطرفة وتوسعها. كما يرى الأمريكيون، أن الاستقلال الكردي قد يكون عملاً سياسياً إيجابياً في منطقة تعاني من صراعات فضيعة، وينبغي التحرك بشكل مفاجئ لاحتضان الانهيار الحاصل، وتلك الخطوة من شأنها أن يُنظر إليها على أنها نموذجاً جديداً يفرض على العراقيين في عهد الامبرياليين

سنودن يفجر مفاجأة : "خليفة داعش" عميل الموساد

موقع البلاد.نت/وكالات

لحماية إسرائيل تقضي بإنشاء دين ذي شعارات إسلامية، يتكون من مجموعة من الأحكام المتطرفة التي ترفض أي فكر آخر أو منافس له، وفقا لما أورده موقع "المواطن". وبحسب وثائق سنودن، فإن الحل الوحيد لحماية "الدولة العبرية" يكمن في خلق عدو قريب من حدودها، لكن سلاحه موجه نحو الدول الإسلامية الراضة لوجوده. وكشفت تسريبات "ذي إنترسيبت" أن "أبا بكر البغدادي" خضع لدورة مكثفة استمرت لمدة عام كامل، تلقى فيها تدريباً عسكرياً على أيدي عناصر في الموساد، فضلا على تلقيه دورات في فن الخطابة ودروس في علم اللاهوت.

كشفت "إدوارد سنودن"، الموظف السابق في وكالة الأمن القومي الأمريكية أن الأخيرة، وبالتعاون مع نظيرتها البريطانية "M16"، ومعهد الاستخبارات والمهمات الخاصة "الموساد"، مهدت لظهور "داعش". ونشر موقع "ذي إنترسيبت" تسريبات عن سنودن تؤكد تعاون أجهزة مخابرات ثلاث دول، هي الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل؛ لخلق تنظيم إرهابي قادر على استقطاب المتطرفين من جميع أنحاء العالم في مكان واحد في عملية يرمز لها بـ "عش الدبابير". وأظهرت وثائق مسربة من وكالة الأمن القومي أن الأخيرة قامت بتنفيذ خطة بريطانية قديمة تعرف بـ "عش الدبابير"

الأمن الأردني يسهل انضمام دعاة "تكفيريين" الى "داعش"

بغداد/المسلة

أمل الانتقال الى العراق. ومن المتوقع أن يصدر زيدان في اليومين المقبلين، تسجيلاً مصوراً، يعلن فيه تجديد مباحته لزعيم تنظيم "داعش" الإرهابي، أبي بكر البغدادي. كما أعلن القيادي الآخر في التيار "الجهادي" الأردني سعد الحنيطي، انضمامه إلى "داعش"، بعد (٧) شهور قضاها في سوريا، دون الإفصاح عن الفصيل الذي كان ينضوي تحت لوائه. وتعد الأردن الى جانب السعودية من أكبر الحواضن الإرهابية في العالم.

أعلن مصدر في العاصمة الأردنية عمان عن قيام السلطات الأردنية بتقديم التسهيل للإرهابيين للالتحاق في التنظيمات الإرهابية خارج البلاد، في ظل حذر أمني، وتوجس من اندلاع أعمال مسلحة للتنظيمات الإرهابية على الأراضي الأردنية. وأعلنت حسابات جهادية في "تويتر" أن شيخ "السلفية الجهادية" في مدينة اربد شمال الأردن عمر مهدي آل زيدان، انضم إلى تنظيم "داعش" الإرهابي، وبحسب مصادر "المسلة"، فإن زيدان انتقل الى سوريا على

خامنئي: التحالف الدولي يحاول إثارة الخلاف بين المسلمين... وداعش صنيعة الاستعمار

بغداد/واي نيوز

تكون محاولة للقضاء عليه"، مؤكداً أن "سياسات الاستعمار، ولا سيما الخبث البريطاني، هي التي صنعت داعش والقاعدة لمواجهة إيران والصحة الإسلامية، لكنهم تورطوا بها". ودعا خامنئي الشيعة والسنة إلى "عدم مساعدة العدو من خلال الإساءة إلى مقدسات أحدهما الآخر، فإن أشعل أحد النار في هذا المجال فإنه يكون قد قدم بالتأكيد المساعدة لأميركا وبريطانيا والصهيونية"

اتهم مرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي، الاثنين، التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية ضد تنظيم "داعش" بمحاولة إثارة الفتن والخلافات بين المسلمين، مؤكداً أن "الخبث البريطاني" هو الذي صنع التنظيم. وقال خامنئي في كلمة ألقاها، بمناسبة "عيد الغدير"، إن "محاولات أميركا وحلفائها اليوم لمواجهة داعش والتي لا تتسم بالحقيقة، هي من أجل توجيه وتعزيز بث الفرقة والخلاف بين المسلمين قبل أن

وول ستريت جورنال: تحذيرات لأوباما من دعم قطر للإرهاب، وحرب أهلية محتملة في تركيا

موقع الاتجاه

العربية بشأن نوايا العائلة الحاكمة. وأضافت أن دبلوماسيين عرب حذروا البيت الأبيض من أن قطر تمارس لعبة مزدوجة في المنطقة، فمن جانب تعلن دعمها للسياسات الأمريكية ومن جانب آخر تدعم الخصوم. وتقول الصحيفة إن وزارة الخزانة الأمريكية باتت أكثر قلقاً بشأن تدفق الأموال القطرية للجماعات الإرهابية في المنطقة، بما في ذلك داعش والقاعدة وجبهة النصرة. ويتهم مسؤولو وزارة الخزانة الأمريكية أحد رجال الأعمال القطريين الأثرياء بتحويل (٢) مليون دولار لقيادي في داعش، يعمل مسؤولاً عن تجنيد إرهابيين أجنب.

انتقدت الأوساط السياسية الأمريكية، تحالف إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما مع قطر بسبب المواقف القطرية المزدوجة بين الدخول في ائتلاف الحرب ضد داعش الإرهابي من جهة، ودعم الجماعات الإرهابية من جهة أخرى. وتقول الأوساط الأمريكية إن هذا التحالف يقوض الائتلاف الدولي ضد "داعش"، مشيرين إلى أن العلاقات القوية التي تجمع الدوحة مع الجماعات المتطرفة في الشرق الأوسط تمثل مشكلة. وبحسب تقرير في صحيفة "وول ستريت جورنال"، فإن صلات قطر بما يسمى جبهة النصرة في سوريا وحركة طالبان، تزيد القلق في واشنطن والعواصم



لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (00964) 7800168889

عنوان البريد الإلكتروني

info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز